# الاختبارات والمقاييس في البحوث العلمية
# بين الضوابط والأخلاقيات

حجاب خيرة — جامعة الجزائر 2
حجاب حفيظة — جامعة الجزائر 2

**الملخص :**
لما كان البحث العلمي مصدر من مصادر المعرفة ، ويهدف إلى توليد معرفة موثوق بها ولها أثارها الخيرة على البشرية جمعاء ،فهناك كثير من الباحثين المدفوعين بحب استطلاعهم للمعرفة إلى الانهماك في عملية البحث متسلحين بالموضوعية والتجرد والأمانة العلمية في مجريات البحث ، وهذا هو النوع المرغوب به من الباحثين ، بيد انه يوجد نفر قليل من الباحثين يقوم بالبحث لإغراض ومنافع شخصية كرغبته في الظهور ، أو تحقيق مكاسب مادية أو معنوية ،وقد تقود هذه الأغراض أصحابها إلى تحيزات أو تجاوزات عن بعض الأعراف والقواعد الأخلاقية المتعارف عليها بين الباحثين،والتجاوزات السابقة الذكر قد تطال أي عنصر من عناصر البحث العلمي سواء مناهجه أو أدوات جمع البيانات فيه ونخص بالذكر في هذا البحث الاختبارات والمقاييس لما لها من دور مهم في البحث العلمي ، وعليه ولضمان التزام جميع الأطراف المعنية باستخدام الاختبارات والمقاييس النفسية ينبغي أن تكون هناك مجموعة من الضوابط والأخلاقيات التي توجه المسار وتحدد الممارسات في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية :
البحث العلمي – الاختبارات والمقاييس– الشروط العلمية والأخلاقية لتطبيق الاختبارات والمقاييس

مقدمة :

مما لاشك فيه أن البحث العلمي إذا لم تحكمه أخلاقيات معينة فان الأمر سوف يتحول إلى شئ أخر تماما يختلف عما ينبغي أن يهدف البحث العلمي إليه ،فإذا كان الهدف الأساسي للبحث العلمي هو خدمة البشرية بمعنى أننا حينما نقوم بإجراء بحث معين فإننا عادة ما نهدف في الأساس من وراء ذلك إلى أن تحقق خدمة معينة ومحددة للجماعة التي تنتمي إليها ، أو للمجتمع المحلي الذي نعيش فيه ، أو للمجتمع الأكبر كدولة نحيا في إطارها ، أو حتى للبشرية جمعاء وذلك بالنسبة لبعض البحوث ،أما إذا لم توجد أخلاقيات معينة تحكم ذلك البحث العلمي بحيث يتم الالتزام الكامل بها والتمسك الواعي بكل ما تتضمنه فسوف يتحول الأمر إلى شئ أخر تماما قد يعف اللسان في كثير من الأحيان عن ذكر بعض ما يمكن أن يترتب عليه من نواتج مختلفة ومتعددة.

وبما أن الاختبارات والمقاييس تعد من أهم أدوات البحث العلمي ،فان استخدامها ليس ببساطة استخدام مقاييس الظواهر الطبيعية ، وإنما يتطلب دراية تامة بأساسيات علم القياس وأساليبه وأدواته وتطبيقاته والإفادة الواجبة من التطورات المتسارعة التي حدثت في مختلف مجالاته ، ومعرفة مشكلاته وكيفية التغلب عليها بأساليب مناسبة. وعليه فالإشكال المطروح :

– ماهي الضوابط لتطبيق الاختبارات والمقاييس في البحوث العلمية ؟ وما هي أهم الأخلاقيات الواجب الالتزام بها أثناء عملية التطبيق ؟

-تعريف البحث العلمي:

-البحث العلمي هو استقصاء ذكي عن الحقائق ومعانيها ومضامينها فيما يتعلق بمشكلة معينة وان نتائج هذا الاستقصاء تعتبر مساهمة في المعرفة الإنسانية في الميدان الذي تجرى فيه الدراسة.

-كما يعرف البحث العلمي هو طريقة ذو خطوات منتظمة في التفكير يستخدم في ضوءها أدوات متخصصة و خطوات متسلسلة واضحة للحصول على معالجات وحلول مناسبة للمشكلات المطروحة بدلا من استخدام وسائل وطرق اعتيادية. فالبحث العلمي وفقا لهذا التعريف يبدأ مع مشكلة يتم تحديدها ثم تجمع المعلومات والحقائق يتم تحليلها بطريقة فكرية نقدية وبعد ذلك يتم التوصل إلى قرارات تستند على حقائق ملموسة (محمد عبد العال النعيمي وآخرون ،2015،ص 25)

-تعريف الاختبارات والمقاييس:

-يرى شيز أن الاختبار يمكن تعريفه بأنه إجراء منظم لموازنة أداء الفرد يستوي أداء محدد مسبقا.

-أما ساكس فيرى أن الاختبار يمكن تعريفه بأنه مهمة أو سلسلة من المهام تستخدم في الحصول على الملاحظات منظمة يفترض أنها تكون ممثلة لسمات أو خصائص تربوية أو نفسية ( صلاح الدين محمود علام ،2011، ص26)

-وتوصل أبو حطب في تعريفه لمفهوم الاختبار على انه *طريقة منظمة للمقارنة بين الأفراد أو الداخل الفرد الواحد في السلوك أو في عينة منه في ضوء معيار أو مستوى أو محك ،انه مجموعة من الأسئلة أو المثيرات تتطلب استجابات من المفحوصين ، ثم تحول هذه الاستجابات إلى درجات أو أرقام يمكن معالجتها إحصائيا (محمود احمد عمر وآخرون ،2010،ص95)

-تعريف انستازي حيث يعرف الاختبار النفسي بأنه مقياس موضوعي مقنن لعينة من السلوك

- وتعريف كرونباك حيث يعرفه بأنه طريقة منظمة للمقارنة بين سلوك شخصين أو أكثر .(د. عماد احمد حسن علي ،ص103)

خصائص الاختبارات النفسية :

لكي يكون الاختبار النفسي مقياسا علميا يجب ان تتوفر فيه الخصائص التالية :

1- صدق الاختبارات النفسية : يقصد بصدق الاختبار أن يقيس الاختبار الصفة أو السمة التي قصد به قياسها ، ويذكر كرونباخ نوعين من الصدق هما:

*الصدق المنطقي ويقصد به مضمون بنود الاختبار

*الصدق التجريبي ويقاس بمقارنة الاختبار المراد تحديد درجة صدقه بنتائج مقياس آخر ثبت صدقه

ويحدد العالم فريمان في كتابه الشهير /النظرية والتطبيق في القياس النفسي / سبعة ان واع من أنواع الصدق هي:

*الصدق الإجرائي ويطلق عليه أيضا الصدق التنبؤي لأنه إذا لم تقس الظواهر النفسية أو المعلومات قياسا دقيقا إجرائيا فان التنبؤ بالأداء سوف يتأثر تبعا لذلك

*الصدق السطحي المظهري ويستخدم هذا المصطلح لوصف مادة الاختبار التي يبدوا أنها تقيس ما يرغب مصمم الاختبار قياسه

*صدق المحتوى المضمون ويعتمد صدق المضمون على إجراءات إحصائية

*الصدق العاملي:ويعتمد هذا النوع على التحليل العاملي الإحصائي

*الصدق التكويني:يعتمد على درجة تمثيل بنود المقياس السمات المختبرة

*للصدق التلازمي : ويدل على الارتباط مع نتائج اختبار أخر

*الصدق بمقارنة العينات : ويدل على عملية تقنين اختبار التطبيق على عينة من المفحوصين غير التي قنن عليها أصلا

2- الثبات في الاختبارات النفسية :إن الثبات شرط ضروري أو لازم للصدق فإذا قلنا أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه أو انه ينطوي على درجة عالية من الصدق يتعين علينا التأكد مما إذا كان يقيس بدقة ذلك الشئ الذي وضع لقياسه ،ويعتبر الاختبار ثابتا إذا حصلنا منه على النتائج نفسها لدى إعادة تطبيقه على الأفراد أنفسهم وفي الظروف نفسها ويستخرج الثبات من أيجاد علاقة الارتباط بين الدرجات العلامات التي حصل عليها الأفراد في المرة الأولى والدرجات التي حصلوا عليها في المرة الثانية ويطلق على النتيجة التي يتم الحصول عليها مصطلح معامل الثبات وهو يتراوح بين 0 و1 حيث يعتبر اصفر أدنى معامل الثبات أما الدرجة واحد فتمثل أعلى معامل الثبات

3- التقنين :إن الاختبار المقنن هو اختبار قد حددت إجراءات تطبيقه وأجهزته وتصحيحه بحيث يصبح من الممكن إعطاء الاختبار نفسه في أوقات وأماكن مختلفة، إن الخطوة الأساسية الأولى في تقنين الاختبارات النفسية قد جرت عام 1905ومعظم الاختبارات النفسية المنشورة في هذه الأيام مقننة جيدا، وعندما يكون التقنين في تمام الفاعلية فان المفحوص يحصل على نفس الدرجة تقريبا أذا أعيد عليه الاختبار بغض النظر من يجري الاختبار

4-المعايير :إن مصطلح المعيار غالبا ما يستخدم في القياس النفسي لكي يشير إلى متوسط درجات جماعية معينة من الأفراد على احد الاختبارات النفسية ، ويطلق على هذه الجماعة من الأفراد اسم الجماعة المعيارية والمعيار ضروري في الاختبار النفسي أو ألتحصيلي لان درجة الفرد التي يحصل عليها في الاختبار الدرجة الخام ليس لها معنى بحد ذاتها ولا تصلح للمقارنة مع درجته في اختبارات أخرى أو مع درجة شخص أخر على الاختبار نفسه أو على اختبارات أخرى إلا بواسطة المعايير فالمعايير مهمة لأنها تخبرنا عن كيفية أداء الآخرين على الاختبار فتوفر بذلك أساسا للمقارنة ،إن المعيار يخبرنا عن الأداء الحقيقي للأفراد على الاختبار ولكي تكون معايير الاختبارات دقيقة فإنها يجب أن تقوم على أساس درجات عينات كبيرة وممثلة من الأشخاص الذين بني الاختبار لأجلهم وان تكون شروط تطبيق الاختبار عليهم موحدة وان تكون إجاباتهم على الاختبار إجابة جدية .

5- الموضوعية : يقصد بالموضوعية في الاختبارات النفسية أن تكون عمليات تطبيق الاختبار وتصحيحه وتفسير درجاته مستقلة عن الحكم الشخصي للفاحص ، وبهذا تصبح البيانات التي يتم الحصول عليها من الاختبار مستقلة عن ذاتية الفاحص سواء من حيث طرق الحصول عليها أو تقويمها وتفسيرها أن الاختبارات التي يختار فيها المفحوصون البديل الصحيح من بين عدة بدائل يطلق عليها الاختبارات الموضوعية لان بإمكان المصححين كلهم استخدام مفتاح التصحيح والاتفاق على النتائج اتفاقا كاملا (محمد احمد الخطيب ،2011،ص 26-35)

خطوات بناء الاختبارات والمقاييس النفسية:

بشكل نأمل أن يكون أكثر تفصيلا وتحديدا أو ذلك وفق النحو التالي :

1-الخطوة الأولى في بناء الاختبار النفسي هي تحديد الموضوع المراد قياسه تحديدا جديدا ودقيقا مثل أن يقول الأخصائي أن الاختبار الذي سأقوم بتطويره يستهدف قياس المثابرة آو القدرة الرياضية أو الميل للأعمال الفنية وهكذا.

2-العمل على تعريف الموضوع الذي سيطور المقياس من اجله وتعريف الموضوع ذو الشقين التعريف اللغوي وهذا يتم من خلال المعاجم والقواميس والتعريف الاصطلاحي ويتم الرجوع للأدبيات والكتب المتخصصة في المجال.

3-جمع الأدبيات السابقة والدراسات والبحوث في المجال والاطلاع عليها وكذا المقاييس السابقة ذات العلاقة بالموضوع من اجل الاستفادة منها وتلافي نقاط ضعفها وكذا مناقشة المختصين في الموضوع حول السمة أو الخاصية .

4-تحليل وتشريع السمة أو الخاصية من اجل تحديد أبعادها ومكوناتها ومعرفة أوجه الاختلاف والاتفاق بينها وبين السمات والخصائص الأخرى ،فمثلا الشجاعة هل يوجد قواسم مشتركة بينها وبين العدوانية على سبيل المثال ، وبالمثل المرونة والإهمال هل يوجد بينهما قواسم مشتركة ،إن مثل هذا التشريح للسمة أو الخاصية من شانه أن يحقق احد مبادئ جمعية علم النفس الأمريكية 3-3 الذي ينص على ضرورة تعريف المجال وتحديد وإيضاح مواصفات وخصائص السمة أو القدرة.

5-الشروع في كتابة فقرات الاختبار وفق مواصفات وخصائص معينة ووفق قواعد وأسس واضحة ومن مصادر متعددة أما القواعد والأسس فتقتضي تحديد أي نوع من الفقرات يناسب الموضوع ويناسب أفراد المجتمع الذين سيطبق عليهم الاختبار

أما القواعد والأسس التي لا بد من مراعاتها عند كتابة الفقرات فهي كالتالي:

* أن يكون عدد الفقرات التي يبدأ بها الأخصائي عددا كبيرا إلى حد ما ويرى ألان 1979ان يكون عدد الفقرات مابين مرة ونصف إلى ثلاث مرات ضعف العدد النهائي الذي نتوقعه للاختبار وذلك لان الاختبار عبر مراحل تطويره سيتعرض لكثير من الحذف والتعديل

* أن تكتب الفقرات بشكل واضح وجيد من حيث الصياغة وسلامة اللغة.

*أن تحتوي الفقرة الفقرات بشكل واضح وجيد من حيث الصياغة وسلامة اللغة.

*أن تحتوي الفقرة أو البند على فكرة واحدة فقط وذلك تجنبا لازدواجية الأفكار والمعاني التي قد تربك المفحوص عند الإجابة فمثلا الفقرة التي تقول –اكره الإسراف والبخل– تعتبر عبارة مزدوجة الفكرة لان الإسراف يختلف عن البخل فقد يكون المفحوص يكره البخل ولكنه في ذات الوقت لا يكره الإسراف بل قد يكون مسرفا في ذاته ومن الأمثلة على ازدواجية الفكرة أيضا –أحب التنزه وصيد الطيور – قد يوجد من يحب التنزه ولكنه لا يحب صيد الطيور وهكذا .

* كتابة الفقرات بشكل محدود وبعيد عن صيغ التعميم فمثلا الفقرة التي تقول– اكره المواد الاجتماعية– هذه الفقرة فيها عمومية فقد يكره فرد من الأفراد مادة من المواد الاجتماعية وليس كلها.

* تفادي كلمات التعميم والإطلاق من أن تكون جزءا من الفقرات من مثل –دائما أشاهد التلفزيون– فوجود كلمة دائما في العبارة يعتبر مأخذا ولكن أن تكون من بين خيارات الاستجابة فهذا أمر جيد ومطلوب إذا كان هذا هو نمط الاستجابات التي وقع عليها اختيار الأخصائي.

* وضع فقرات تناسب المكونات الحضارية والثقافية والقيمية للمجتمع حيث أن وجود فقرات فيها تعارض مع هذه المكونات يترتب عليه عدة أمور فإما أن يجيب المفحوص على هذه الفقرات وهو غير مقتنع بها ا وان يتركها دون إجابة ا وان تكون مجالا لنفور المفحوص من الاختبار ومن ثم مجالا للخصام بين الأخصائي والمفحوص .

* طول الفقرات يفترض أن يكون مناسبا فلا تكتب الفقرة بشكل قصير يخل بمعناها وفي ذات الوقت لا تكتب بشكل طويل يضيع المعنى والفكرة المقصودة في ثنايا هذه الألفاظ

*كتابة الفقرات بصورة بسيطة يسهل فهمها من قبل المفحوص تتناسب مع مستواه العقلي.

6– بعد الانتهاء من كتابة الفقرات وفق القواعد والأسس ووفق الشروط المشار إليها سابقا يعرض مطور الاختبارات الفقرات على مجموعة من المحكمين والذين يفترض أن يكونوا من ذوي التخصص ومن ذوي الخبرة في المجال ، كما أن عددهم لابد أن يكون كافيا حتى نضمن دقة التحكيم ويكون دور المحكمين تحديد مدى ملائمة الفقرة لقياس السمة من عدم ذلك بالإضافة إلى الحكم على الوضوح العبارة أو أي اقتراحات يرونها ، وبعد انتهاء المحكمين من مهمتهم يتم استبعاد الفقرات غير المناسبة واستبقاء المناسب منها حسب ما تم شرحه عن استعراض مقياس ثيرستون

7– يتم تطبيق الفقرات المتبقية بعد عملية التحكيم على عينة من المجتمع الذي وضع الاختبار من المجتمع الذي وضع الاختبار من اجله ويستحسن أن يكون عددها كافيا وممثلا تمثيلا جيدا للمجتمع المقصود ، أما العدد فيرى ألان 1979الا يقل عن خمسين ويفضلان أن يكون بالمئات .

8– الهدف من الدراسة الاستطلاعية في الخطوة رقم7 هو الوقوف على خصائص الفقرات حيث يتم حذف استبقاء آو تعديل الفقرات بناءا على نتائج الدراسة الاستطلاعية أما ما يتضمنه تحليل البنود من عمليات فهو حساب مؤشر صعوبة الفقرات ، ومؤشر القدرة التميزية للفقرات وصدق الفقرات بالإضافة إلى معرفة المنحنى المميز للمفردة والتحليل العاملي ( د /عبد الرحمان بن سليمان الطريري ،1997،ص 152–157)

الشروط العلمية لتطبيق الاختبارات وتصحيحها:

بعد انتقاء أدوات القياس التي تحقق بدرجة أفضل أهداف العملية الاختبارية وتناسب المفحوص أو المفحوصين ، تجرى عملية تطبيق الأدوات.

يجب أن تشتمل كراسة تعليمات الاختبارات أو ملحقاتها على توجيهات وتعليمات واضحة ومحددة عن كيفية ضبط هذه المتغيرات وان يقوم الفاحص بدراستها دراسة متأنية قبل تطبيق الاختبار ، وكذلك الاهتمام بتهيئة المفحوصين لأداء الاختبار من خلال مقابلات فردية أو في مجموعات صغيرة لإزالة أو تخفيف مصادر القلق والتخوف وغيرها من الانفعالات السالبة ، ومحاولة رفع مستوى الدافعية بدرجة تسمح للمفحوص ببذل الجهد المطلوب لأداء الاختبار ،ومن ثم ينظم الموقف الاختباري في ضوء هذا الإعداد قبل اليوم المحدد لتطبيق الاختبارات ،كما يجب أن تشير كراسة تعليمات الاختبار إلى الشروط اللازم توافرها فيمن سيقوم بتطبيق الاختبار .

وسوف نعرض فيما يلي بعض الشروط العلمية والتوجهات الفنية التي يجب مراعاتها عند تطبيق الاختبارات وتصحيحها:

1- ينبغي على من يقوم بتطبيق اختبار أو مقياس معين أن يتبع الإجراءات المقننة المذكورة في كراسة تعليمات الاختبار بعناية تامة فهذه الإجراءات المقننة ضرورية إذا كان الأخصائي النفسي يود التوصل إلى قرارات تتعلق بالمختبر اعتمادا على درجات الاختبار ، ولا يجوز الحيد عن هذه التعليمات أو اختصارها أو تعديلها ، ومن الضروري تدريب القائمين بتطبيق الاختبارات على أداء متطلبات هذا العمل بكفاءة وفعالية وبالطبع تختلف هذه المتطلبات باختلاف نوع الاختبار إذ أن بعض الاختبارات وبخاصة الفردية التطبيق تحتاج إلى إشراف مباشر من الأخصائي.

2- ينبغي تهيئة ظروف متسقة لتطبيق الاختبار تساعد على ضبط متغيرات الموقف الاختباري بقدر الإمكان ،فمثلا لا يجوز أن يكون هناك اختلاف كبير في درجة الحرارة أو الرطوبة أو الضوضاء وما يمكن أن يؤدي إلى تشتت انتباه المفحوصين في الغرفة أو القاعة المخصصة لإجراء الاختبار ، وان يجرى فحص دوري على الأجهزة والمواد أو الأدوات الاختبارية ، من مثل ساعات التوقيت والأجهزة الالكترونية واليدوية المختلفة للتأكد من سلامتها وتقنينها.

كما يجب التأكد من أن المفحوص قد فهم تعليمات الاختبار ونوع الاستجابة المطلوبة منه ، وان يهيئ الفاحص بيئة إنسانية يسودها المودة والحرص والمسؤولية ، وبخاصة إذا كان هناك اختلاف بين الفاحص والمفحوص في النوع او المركز الاجتماعي حتى يشعر المفحوص بالاحترام والثقة بالنفس.

3- إن الأخصائي النفسي مسؤول عن دقة تصحيح الاختبارات ومراجعة عمليات التصحيح وتسجيل النتائج ،لذلك يجب أن يطمئن على القائم بهذه العمليات يتحرى الدقة التامة ، ويبذل جهده في التحقق منها.

وإذا كان التصحيح يتطلب تقدير درجات اعتمادا على أحكام خبراء فانه يجب على الأخصائي تحديد ثبات هذه التقديرات للتأكد من اتساقها إذ انه ليس من العدل اتخاذ قرارات تمس حياة الأفراد اعتمادا على درجات غير صحيحة أو غير متسقة وإذا اجري التصحيح باستخدام أجهزة الكترونية يجب على الأخصائي النفسي التحقق

من سلامة هذه الأجهزة ودقتها وان يتحقق من النتائج بإعادة التصحيح يدويا لبعض أجزاء الاختبار ، أو من خلال نظام معين يضمن الضبط الكيفي لعملية التصحيح .

وعلى الرغم من تطور الأساليب الآلية في تصحيح الاختبارات ، وإعداد التقارير ،إلا أن العنصر البشري سوف يظل هو العامل الأساسي في جميع مراحل العملية الاختبارية ، لذلك يجب الاهتمام بانتقاء الأفراد الذين يوكل إليهم تصحيح الاختبارات والمقاييس النفسية بحيث تتوافر فيهم صفات المثابرة والدقة التامة واللماحية ،ويستطيعون إجراء العمليات الحسابية بسرعة ودقة ، وان تنظم لهم دورات تدريبية تحت إشراف أخصائيين نفسيين من ذوي الكفاءة.

الشروط العلمية لتفسير درجات الاختبار وتقديم نتائجها :

إن المرحلة التالية لتطبيق الاختبارات وتصحيحها تتعلق بتفسير درجاتها وكتابة تقارير النتائج وتقديمها للمفحوص أو الجهة المعنية ، وتعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في العملية الاختبارية إذ يترتب عليها اتخاذ قرارات بشان الأفراد آو المؤسسات وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات العمل تحيط نتائج الاختبارات النفسية التي تجريها على المتقدمين للوظائف الشاغرة بها سرية تامة بحيث لا يعلم المتقدم عن هذه النتائج سوى قبوله أو رفضه بحجة أن هذه المؤسسات ليست بصدد التوجيه المهني ، إلا أن هذا يؤدي بالمفحوص إلى الشك في نتائج الاختبارات ووصفها بالتحيز وعدم النفع ، فمن حق المفحوص أو وكيله أو ولي أمره إذا كان المفحوص قاصرا ، معرفة نتائج الاختبارات، وتقديم نتائجها يتطلب قدرا كبيرا من الخبرة والمهارة من جانب الاختصاصي النفسي في تطبيق أسس ومفاهيم القياس النفسي والإحصاء وأساليب الإرشاد النفسي في استخلاص المعلومات التي تقدم للمفحوص

وفيما يلي بعض الشروط التي يجب مراعاتها بهذا الشأن:

1- ينبغي العناية بتفسير درجات الاختبارات والمقاييس المقننة في ضوء المعايير الخاصة بها والمدونة في دليل الاختبار أو المقياس ، والالتزام بهذه المعايير وعدم الحيد عنها.

2- ينبغي تقديم التقارير التي تتضمن درجات الاختبارات لأفراد مؤهلين لتفسيرها واستخدامها استخداما مناسبا ، أما التقارير التي تقدم للإباء أو المعلمين أو المشرفين على العمل ، فمن الأفضل أن تتضمن تفسيرا للنتائج بدلا من تقديم الدرجات ذاتها ، فكثير من هؤلاء الأفراد ربما لا يستطيعون تفسير معنى الدرجات المعيارية أو الميئينيات وغيرها من الدرجات المحولة ، وان يشرف الاختصاصي النفسي على هذه التقارير ويكون مستعدا لتقديم العون والمشورة لهؤلاء الإفراد.

3- ينبغي أن تتباين أشكال تقارير نتائج الاختبارات بتباين الأفراد أو الجهات التي تقدم إليها هذه النتائج، إذ يجب أن تمكنهم هذه التقارير من فهم وتفسير هذه النتائج بيسر وسهولة.

4- ينبغي تجنب استخدام كلمات وصفية مثل متخلف عقليا أو عدواني عند تفسير درجات الاختبارات والمقاييس النفسية ، أو كلمات مثل راسب أو غير كفئ في الاختبارات التحصيلية واختبارات الكفايات فهذه الكلمات أو

الأوصاف التي تعبر عن أحكام قيمية تكون عرضة لأخطاء التفسير من جانب الآباء والمعلمين والمفحوص ذاته لذلك يفضل وصف أو تحديد السلوك الذي يميز الفرد أو الذي يستطيع أو لا يستطيع أداؤه.

5- ينبغي الحيطة عند تفسير نسب الذكاء والعمر العقلي ومعايير الفرق الدراسية وما شابه ذلك ، إذ أن هذه المعايير يشوبها كثيرا من العيوب التي تؤدي إلى عدم دقة التفسير ، وإذا اضطر الاختصاصي النفسي إلى تقديم مثل هذه النتائج إلى مؤسسة معينة ، فانه يفضل أن يقدم التفسير مستخدما الدرجات المعيارية أو الميئينيات المناظرة في ضوء عينة التقنين التي استخدمت في اشتقاق هذه الدرجات ، ويجب أن يشار في التقرير أيضا إلى صورة الاختبار المستخدمة وتاريخ إجراء الاختبار ، وطبيعة الموقف الاختباري. (صلاح الدين محمود علام 2000،ص61-64)

أخلاقيات الاختبارات والمقاييس:

1-الأخلاقيات المهنية لمستخدم الاختبار (الفاحص):يؤثر الفاحص بشكل مباشر أو غير مباشر في أداء المفحوصين على الاختبارات النفسية وبالتالي في نتيجة هذه الاختبارات والقرارات المترتبة عليها ، وفيما يلي ملخصا كما يجب أن يراعيه مستخدم ومطبق الاختبارات بحيث يتفادى معظم الافتراضات القانونية حول تطبيق الاختبارات

*إن أفضل الاختبارات يمكن أن يساء استخدامها بشكل يؤذي مؤديها ، لذلك على مستخدم الاختبارات أن يحرص على معرفة الهدف من الاختبار والعواقب المترتبة على استخدامه ، والشروط المطلوبة لضمان أفضل أداء ممكن للمفحوص

*عليه أن يمنع أي تحريف أو إساءة استخدامه لنتائج الاختبارات المستخدمة من قبل المؤسسة التي يعمل بها

*إذا قدم نصائح للمفحوص بناءا على استخدامه للاختبارات معينة وخبرته في مجال القياس فلا يجب أن يتقاضى مقابلا ماديا (محمود احمد عمر، 2010، ص479)

*السرية فالاختبارات تعد أدوات قياس يستخدمها المشتغلون بعلم النفس والأخصائيون لذلك ينبغي أن يقتصر على أولئك الذين يتمتعون بكفاءات فنية تمكنهم من استخدام هذه الأدوات استخداما مناسبا ، فمعظم الاختبارات المقننة ينبغي ألا يسمح بتداولها إلا للمتخصصين ، وهذا يتطلب تنظيم عملية نشرها وتوزيعها تجنبا للأضرار التي تنجم عن إساءة استخدامها (صلاح الدين محمود علام ،2006،ص46)

*تدريب الفاحص وخبرته في مجال القياس النفسي

-يقرر عدد من المبادئ الأخلاقية لمستخدم الاختبار يجب أن يتحمل المسؤولية النهائية عند التطبيق المناسب للاختبار ذلك يعني من الناحية العملية أن الفاحص يجب أن يكون متخصصا ومدربا بصورة جيدة في مجال القياس ويختلف مستوى التدريب باختلاف نوع الاختبارات المستخدمة

-يجب أن تكون لدى مستخدم الاختبار الخبرة الضرورية لتقييم الاختبارات النفسية من حيث تقنينها والحكم على مؤشرات ثباتها وصدقها ودقة تفسير نتائجها وغيرها

*اختيار الاختبار المناسب يقع على عاتق مستخدم الاختبارات النفسية مسؤولية اختيار الاختبار المناسب للمفحوص ويعد الاختيار غير المناسب أمرا منافيا لأخلاقيات المهنية يمكن أن يحاسب عليه القانون نظرا للنتائج الخاطئة المترتبة على هذا الاختبار

*الحصول على موافقة المفحوص قبل تطبيق اختبار ما يجب على مستخدم الاختبار أن يحصل على موافقة كتابية من المفحوص أو ممثل قانوني عنه والاستثناء الوحيد في هذه الحالة يكون عند استخدام اختبار على مدى واسع من المفحوصين مثل تطبيق اختبارات لاختيار المتفوقين على مستوى منطقة تعليمية

2-حقوق المفحوص:

*انتهاك الخصوصية ،لآي إنسان الحق في الخصوصية وعند الإجابة عن الاختبار عن الاختبار النفسي لا يعرف المفحوص شيئا عما يكشف عنه الاختبار لذلك يشعر بان خصوصيته قد تم التعدي عليها لذلك فمن حق المفحوص أن يعرف طبيعة الأدوات والمقاييس المستخدمة في التشخيص والهدف منها

*من حق المفحوص أن ينسحب ولا يكمل تطبيق الاختبارات في أي وقت أثناء عملية التطبيق

*إذا رغب المفحوص في معرفة نتائج الاختبارات التي أجاب عنها فهذا من حقه، وعلى الفاحص أن يقدمها له في صورة إجمالية تقريبية غير تفصيلية وفقا لمستوى فهمه وإدراكه (محمود احمد عمر، 2010، ص483)

الأخطاء الناجمة عن إساءة استخدام الاختبارات والمقاييس:

ولا نتعدى الحقيقة إذا قلنا أن هذه الممارسات الخاطئة كانت سببا أساسيا في الهجوم الشديد والنقد المستمر للاختبارات والمقاييس النفسية ذاتها واهم هذه الممارسات الخاطئة وما يترتب عليها من مشكلات مايلي :

1- تحيز المسؤولين عن البرامج الاختبارية :فبعض المسؤولين عن البرامج الاختبارية أو التقويمية لا يراعون تباين الأفراد المختبرين في خلفياتهم الثقافية وخصائصهم الشخصية المميزة عند انتقاء الاختبارات والمقاييس النفسية واستخدامها وهذا يؤثر بلا شك في نتائج الاختبارات وبالتالي يقلل من شان هؤلاء الأفراد.

2-الثقة التامة في التنبؤ باستخدام الاختبارات: إن الثقة التامة في التنبؤ باستخدام الاختبارات والمقاييس المقننة يعد من الممارسات الخاطئة فالتنبؤ بالسلوك المستقبلي باستخدام مختلف أنواع الاختبارات والمقاييس ينبغي أن يكون في حدود معينة من الثقة ، إذ أن هذا التنبؤ يرتبط بعوامل متعددة تتعلق بالفرد المختبر ، والسلوك المراد التنبؤ به ، والمدة الزمنية للتنبؤ ، وخصائص المقياس المحك الذي يقدر في ضوء فاعليته التنبؤ وإذا قلت الثقة في التنبؤ بدرجة ملحوظة يصبح استخدام هذه الأدوات مضللا ، وبخاصة إذا كان القائم باستخدامها شخص غير مدرب أو قليل الخبرة .

3-افتراض أن الاختبارات العقلية تقيس خصائص موروثة: فأحيانا يفسر بعض مستخدمي الاختبارات درجاتها على أنها قياسات لخصائص موروثة ، ومثال ذلك سمة الذكاء وهذا التفسير الخاطئ له أثار غير مرغوبة إذ انه يؤدي إلى اعتبار أن القدرات الإنسانية ثابتة أو غير قابلة للنمو بل وربما يؤدي إلى النظر إلى الإنسان نظرة تصنيفية ، كان نقول أن هذا متخلف عقليا وهذا عبقري وما شابه ذلك ، ويرى بعض النقاد أن هذه نظرة غير إنسانية

4-أخطاء ناجمة عن تقديم الاختبارات إلى غير المتخصصين والى المفحوصين: هناك ممارسات خاطئة أيضا تنجم عن تقديم نتائج الاختبارات والمقاييس النفسية إلى أفراد غير متخصصين أو إلى المفحوصين ومن بين هذه الأخطاء ما يلي:

*مسايرة التوقعات لنتائج الاختبارات فقد بينت دراسة روزنثال وجاكوبسون 1970 انه إذا أعطي للمعلمين معلومات افتراضية -أي ليست حقيقية -عن قدرات تلاميذهم فان التحصيل الفعلي لهؤلاء التلاميذ يتفق وتوقعات المعلمين عنهم ، فالتلاميذ الذين توقع المعلم أن يكون تحصيلهم منخفضا كان تحصيلهم كذلك بالفعل والعكس كان صحيحا ، لذلك فان الذين ينتقدون اختبارات الذكاء يرون أن هذه الاختبارات تؤثر في أداء الأفراد تأثيرا غير مرغوب فيه إذ يرون أن المعلمين مثلا ربما ينظرون إلى التلاميذ مرتفعي الذكاء نظرة تختلف عن نظرتهم للتلاميذ الأقل ذكاء في ضوء ما يتوقعونه من كل منهم .

*تأثر مفهوم الذات لدى الفرد بنتائج الاختبارات فالأخصائي النفسي غير المتمرس ربما يقدم نتائج الاختبارات والمقاييس النفسية تؤثر بلا شك تأثيرا سلبيا في نظرتهم إلى أنفسهم ، وفي تشكيل اتجاهاتهم نحو ذواتهم ( عمر طالب الريماوي، 2017، ص45-49)

خاتمة :

على الرغم من أن الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية تعد احد مصادر جمع المعلومات في البحوث العلمية إلا أنها بما تتميز به من خصائص مهمة ، مثل الموضوعية والتقنين والمعايير والثبات والصدق ، تعد من أهم هذه المصادر ، غير أن سوء استخدام هذه الأدوات من قبل أفراد غير متخصصين أو غير متدربين تدريبا عاليا وغير مطلعين على التطورات المتنامية في مجال القياس والتقويم النفسي والتربوي يؤدي إلى إضرار بالغة بمن تطبق عليهم هذه الأدوات يفقدها فعاليتها ، ويحيد بها عن تحقيق الأغراض الأساسية منها بل وتصبح مصدرا من مصادر الشك والنقد من مختلف فئات المجتمع، فالممارسات الخاطئة لاستخدام الاختبارات والمقاييس النفسية لا تؤدي فقط إلى قرارات غير صائبة ، وإنما لها أثارا ضارة بالمفحوص وانعكاسات اجتماعية سيئة، لذلك فان الالتزام بالمعايير والمبادئ الأخلاقية التي تحكم ممارسات استخدام الاختبارات والمقاييس التربوية والنفسية التي أقرتها المؤسسات المعنية المتخصصة يصبح امرأ أساسيا وضروري.

**قائمة المراجع:**

-صلاح الدين محمود علام، 2000، القياس والتقويم التربوي والنفسي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1.

- صلاح الدين محمود علام،2006،الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية ،دار الفكر للنشر والتوزيع ،الأردن ،ط 1.

-صلاح الدين محمود علام ،2011،القياس والتقويم التربوي في العملية التدريسية ،دار المسيرة عمان ، ط 4

-عبد الرحمن بن سليمان الطريري ،1997،القياس النفسي والتربوي نظرياته أسسه وتطبيقاته، مكتبة الرشد،الرياض ،ط1.

-عماد احمد حسن علي ، القياس النفسي ، جامعة أسيوط.

- عمر طالب الريماوي ،2017، بناء وتصميم الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، ط1 .

-محمد احمد الخطيب واحمد حامد الخطيب، 2011، الاختبارات و المقاييس النفسية، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن،ط1.
-محمود احمد عمر وآخرون ،2010،القياس النفسي والتربوي ،دار المسيرة ، عمان الأردن ،ط1.
-محمد عبد العال النعيمي وآخرون ،2015،طرق ومناهج البحث العلمي ،الورق للنشر والتوزيع عمان .